

دور الاقتصاد غير الرسمي والذكاء الاصطناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة



خالد فواز

- عنوان البحث: دور الاقتصاد غير الرسمي والذكاء الاصطناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة

المقدمة

: مدخل عام إلى الاقتصاد غير الرسمي وأهميته في الاقتصاد الوطني

تتواجد أغلب دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية بنوعي اقتصاد: رسمي وغير رسمي، ولكلٍ منهما دورٌ في تشكيل بنية الدولة وتحقيق تقدمها من خلال التنمية المستدامة. رأت بعض الدول أن من مصلحتها دمج الاقتصاد غير الرسمي، كونه يمثل شريحة كبيرة من المواطنين، ويشكل مصدرًا هامًا للأرباح وزيادة الإنتاج. ويسهم ضمه إلى الاقتصاد الرسمي في رفع الناتج المحلي وزيادة الحصيلة الضريبية.

إلا أن بعض الدول الأخرى لا تتمكن من حصر الاقتصاد غير الرسمي من حيث الأفراد أو المنشآت الصغيرة، مما يؤدي إلى خلل في العدالة الضريبية، حيث تُطبق الضرائب على البعض دون الآخرين الذين يحققون أرباحًا ولا يؤدون ما عليهم من التزامات تجاه الدولة.

وقد شهدت مصر في الفترة من 2011 إلى 2014 ارتفاعًا في نسبة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث بلغ من الناتج المحلي ما بين 23% إلى 44% ثم ارتفع لاحقًا إلى 69% عام 2013، قبل أن ينخفض إلى 51% عام 2014. ويُعزى ذلك إلى التوسع غير المنضبط في الاستيراد، ما شجع على اللجوء إلى السوق الموازية.

وفي الفترة من 2023 إلى 2025، وُجد أن الاقتصاد غير الرسمي يحقق ما يعادل 30% من الناتج الاقتصادي، دون رقابة أو تحصيل ضرائبي.

تكمُن أهمية

دمج الاقتصاد غير الرسمي في الدولة في عدة جوانب:

تقليل معدلات البطالة.

تعزيز منظومة التأمين الصحي والاجتماعي.

زيادة الحصيلة الضريبية.

رفع الناتج المحلي.

الاعتراف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تحفيز الاستثمار.

الهدف

النهائي من دمج الاقتصاد غير الرسمي هو تمكين الدولة من معرفة نحو 30% من الأنشطة الاقتصادية المخفية، وبالتالي رفع الإيرادات وتخفيف الاقتراض وتوجيه الأموال إلى مشاريع تنموية.

المنهج الوصفي

الاشكاليه كيفيه ضم الاقتصاد الغير الرسمي وتحويل الاقتصاد الرسمي

دور الدوله في ذلك الامر من خلال تخفيض الضرائب وسهولة الاجراءات الاداريه والقانونيه

دور الذكاء الصناعي في ذلك الامر في احصائه العدد في الاقتصاد غير الرسمي

الفصل الأول

: الإطار النظري – تعريفات وتصنيفات الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الاول

الاقتصاد غير الرسمي هو كل نشاط اقتصادي قانوني يتم خارج نطاق الرقابة الحكومية أو بدون تسجيل رسمي، مما يجعله خارج المنظومة الضريبية. ويُطلق عليه أحياناً الاقتصاد الرمادي. أما الاقتصاد الأسود، فيشير إلى أنشطة غير قانونية، مثل تجارة المخدرات والسلاح وتبييض الأموال والدعارة.

من أبرز أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

ارتفاع معدلات الضرائب، مما يدفع البعض للهروب من التسجيل.

الإجراءات الإدارية المعقدة.

التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

تدني مستويات الدخل.

ارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني

: الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي

الإيجابيات:

توفير منتجات وخدمات لا توفرها الدولة.

دعم المشروعات الحرفية والصغيرة.

تخفيض معدلات البطالة.

تعزيز التنافسية والإنتاج.

السلبات:

انخفاض الحصيلة الضريبية.

غياب التأمين الاجتماعي والصحي.

تشويه المنافسة بين الرسمي وغير الرسمي.

ارتفاع معدلات التضخم.

التأثير السلبي على تصنيف الدولة الائتماني.

تدهور جودة الإنتاج.

المطلب الثالث

: التجربة الهندية في دمج الاقتصاد غير الرسمي

الهند اتخذت خطوات جادة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي عبر:

إلغاء العملة المحلية الكبيرة وتحويل التعامل إلى النظام الرقمي.

فتح أكثر من 400 مليون حساب بنكي مجاني.

دمج ملايين الأفراد في المنظومة الرسمية.

وقد أسهم ذلك في:

زيادة الإيرادات الضريبية.

رفع الناتج المحلي.

تقليل التعاملات النقدية.

توسيع قاعدة الشمول المالي.

المطلب : دور الذكاء الاصطناعي في دمج الاقتصاد غير الرسمي

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في:

1. تحليل البيانات البنكية لرصد الأنشطة التجارية المشبوهة.
2. مراقبة خدمات المحافظ الإلكترونية (فودافون كاش، أورنج كاش... إلخ).
3. تتبع النشاط التجاري عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
4. استخدام الأقمار الصناعية لرصد التجمعات والأسواق غير الرسمية.
5. تطوير أنظمة إنذار مبكر لرصد التحولات المالية المفاجئة.

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في:

صياغة سياسة ضريبية دقيقة.

دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا.

تقديم الحوافز للمنشآت غير المسجلة.

تخفيف الإجراءات البيروقراطية.

التعاون بين الوزارات والبنوك في تبادل البيانات.

إن دمج الاقتصاد غير الرسمي يمثل خطوة استراتيجية لتحقيق العدالة الضريبية، وتحفيز النمو، وتعزيز الشمول المالي. ومع الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، يصبح من الممكن تتبع وتحليل الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة، مما يساعد في إدماجها ضمن الاقتصاد الرسمي. وتظل التجربة الهندية نموذجًا ناجحًا يُحتذى به.

التوصيات:

تبسيط الإجراءات الحكومية.

تقديم إعفاءات ضريبية مرحلية.

استخدام التكنولوجيا في الحصر والتحليل.

إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقافة الالتزام الضريبي.

دعم المشروعات الصغيرة وتحويلها إلى كيانات قانونية.

الفصل الثاني: دور الذكاء الاصطناعي (AI) في دمج الاقتصاد غير الرسمي

دور الحكومه في دمج الاقتصاد الغير الرسمي

المطلب الاول الدور الذكاء الصناعي في دمج الاقتصاد الغير الرسمي

يلعب الذكاء الصناعي دورًا بالغ الأهمية في التعامل مع كمّ ضخم من البيانات، واستنتاج أنماط السلوكيات داخل الاقتصاد الرسمي لأي بلد أو منطقة. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي ورشًا قائمة، أو تجارة عبر الإنترنت، أو أنشطة بيع وحرف يدوية وخدمات توصيل دون تسجيل رسمي.

ومن هنا تتعدد أدوات الذكاء الصناعي التي يمكن الاعتماد عليها لكشف هذا القطاع، ومن أبرز الأدوار:

1. دور البنوك وتحليل الحسابات:

متابعة الأموال الداخلة إلى حسابات الأفراد بشكل يومي أو دوري، ومعرفة مصدرها (بيع - شراء - تحويل - خدمات)؛ مما يدفع الأفراد إما للانضمام للقطاع الرسمي أو مواجهة إشكاليات في تصريف هذه الأموال.

2. تتبع محافظ الدفع الإلكتروني:

مثل «فودافون كاش»، «أورانج كاش»، «اتصالات كاش»، و«إنستا باي»، وذلك برصد التعاملات اليومية، وطلب كشف حساب رسمي يوضح مصدر هذه التحويلات. يساعد ذلك على كشف الشرائح الكبيرة غير المسجلة ضريبياً وتحويلها للمنظومة الرسمية.

3. مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media Monitoring):

مثل فيسبوك، إنستغرام، إكس (تويتر سابقاً)، من خلال:

رصد الصفحات التجارية.

متابعة المنشورات الترويجية.

تحليل التقييمات والتعليقات والردود.

التعرف على المنتجات أو الخدمات التي يروج لها الأفراد.

بذلك يمكن معرفة النشاط غير الرسمي واقتراح دمج برسالة قصيرة أو عبر الهيئة المختصة بحماية المستهلك، وإن لم يلتزم يتم التعامل معه بالقوانين المنظمة.

ومن أمثلة ذلك: اليوتيوبرز والفود بلوجرز الذين يحصلون على أموال دون تسجيل مهني أو تجاري رسمي.

4. الاستفادة من صور الأقمار الصناعية:

وذلك لرصد:

حركة الأسواق.

التجمعات العشوائية.

وجود عيادات أو ورش أو مصانع غير مرخصة في مناطق سكنية أو مهجورة.

تطور المناطق العشوائية وازدهارها تدريجيًا.

وعبر تلك الصور، تخرج لجان من وزارة المالية والجهات المختصة لحصر تلك الأنشطة ومعرفة إن كانت مدمجة رسميًا أم لا.

5. إنشاء نظام إنذار مبكر (Early Warning System):

من خلال خوارزميات ترصد:

الشركات المالية النشطة.

التحويلات المالية غير الاعتيادية.

الإعلانات المكثفة.

النشاط المتسارع في السوق الرمادي.

كما يُمكن ربط بيانات خريجي الكليات (كالطب والهندسة) بالنشاط الاقتصادي لمعرفة من يعمل في السوق غير الرسمي.

6. فرض الفاتورة الإلكترونية:

عبر رصد اليافطات أو الإعلانات أو الحملات الرقمية، يتم تحديد صاحب المشروع وإلزامه إما بتقديم:

مستندات رسمية.

أو فاتورة إلكترونية مقابل كل معاملة.

أو إغلاق النشاط نهائيًا حال عدم الامتثال.

7. دعم رسم السياسة الضريبية الوطنية:

بجمع كافة البيانات من مصادر رقمية، ومواقع، وبنوك، يمكن رسم سياسة ضريبية دقيقة تُبنى على واقع اقتصادي حقيقي، وليس على بيانات ناقصة.

8. التعاون بين الوزارات والهيئات والبنوك:

ينبغي توحيد جميع الجهود لمتابعة ومراقبة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال كوادرات مدربة تقوم بحصر هذه الأنشطة، وإعداد تقارير منظمة عنها لضمها تدريجيًا إلى الاقتصاد الرسمي.

9. تقديم الحوافز والتخفيف من القيود:

من خلال:

تخفيف القيود والإجراءات الحكومية.

تقديم إعفاءات ضريبية مرحلية.

منح ضمانات لتشجيع الدخول الرسمي.

تقديم دعم فني ومالي للمشروعات الصغيرة.

10. إشراك القطاع غير الرسمي في الإنتاج القومي:

يمكن للدولة إشراك القطاع غير الرسمي في بعض الإنتاجات والخدمات، مما يسهم في:

رفع الإنتاج المحلي.

زيادة الحصيلة الضريبية.

تقليل الاقتراض المحلي والدولي.

تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة.

◆ المطلب الثاني: دور الدولة في دمج الاقتصاد غير الرسمي

تسعى الدولة جاهدة إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية، إدراكًا منها لحجم الخسائر التي تتكبدها المالية العامة، وأهمية تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وقد قامت الدولة في السنوات الأخيرة باتخاذ عدة إجراءات وسياسات تستهدف دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أهمها ما يلي:

أولاً: جهود الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بدأت الحكومة المصرية خطوات جادة نحو حصر وتسجيل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وكان من أبرزها ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث صرّح أن من بين أهداف التعداد الاقتصادي القادم هو العمل على رصد ودمج تلك الأنشطة ضمن الاقتصاد الرسمي. ويُعد هذا التعداد أداة مركزية في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تطوير القاعدة الإنتاجية للدولة.

ثانيًا: إطلاق مبادرة الشمول المالي

أطلقت الحكومة مبادرة الشمول المالي التي تهدف إلى دمج الأفراد والمؤسسات الصغيرة في النظام المصرفي. ويشمل الشمول المالي تمكين الأفراد من فتح حسابات بنكية وربط دخولهم المالية بالمصارف، بما يتيح للدولة تتبع مصادر الأموال وحركتها، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي وغسل الأموال.

كما تعمل الدولة على التحول الرقمي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني مثل "فودافون كاش" وغيرها، مما يسهل رقابة التحويلات المالية ويزيد من الشفافية.

ثالثًا: تسهيل التمويل للمشروعات غير الرسمية

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إذ يُعد توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عاملاً أساسياً في تشجيعها على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. وتعمل الدولة على إتاحة قروض بشروط ميسرة، وإعفاءات ضريبية مؤقتة، وفتح حسابات مجانية لتلك المشروعات.

رابعًا: الإصلاح المؤسسي والإداري

تهدف الدولة من خلال الإصلاح المؤسسي والإداري إلى تسهيل الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية والحوكمة. ورغم الجهود، لا تزال هناك معوقات تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، خاصة في مراحل التسجيل والحصول على التراخيص، مما يدفعهم للهروب إلى الاقتصاد غير الرسمي.

خامساً: إصلاح التشريعات والأنظمة القانونية

أصدرت الدولة عدة قوانين تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتقليل أعباء الانضمام للاقتصاد الرسمي، مثل:

1. تبسيط إجراءات التسجيل وتخفيض رسوم التراخيص.

2. تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات مؤقتة للمشروعات الصغيرة.

3. تعديل قانون التأمينات الاجتماعية لحماية العاملين في القطاع غير الرسمي.

4. إصلاح القوانين البيئية والضريبية والمنافسة لضمان العدالة بين الرسمي وغير الرسمي.

5. تمكين المرأة ودمجها في النشاط الرسمي من خلال سياسات متكاملة للحماية والمساواة.

سادساً: إصلاح السياسات الضريبية

تسعى الدولة إلى إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي من خلال:

تبسيط الإجراءات.

تقليل المستندات المطلوبة.

اعتماد النظام الإلكتروني في التحصيل.

مراجعة العقوبات على التهرب الضريبي.

إنشاء جهاز ضريبي متخصص لدعم صغار الممولين.

النتائج

1. استمرار اتساع الاقتصاد غير الرسمي دون تقدير دقيق لنسبته.

2. خسارة سنوية تتجاوز 400 مليار جنيه وفقًا للجهاز المركزي.

3. انخفاض التصنيف الائتماني للدولة بسبب ضعف الشفافية.

4. تباطؤ الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

5. تفاقم ظاهرة غسل الأموال.

6. غياب العدالة الضريبية بين المواطنين.

التوصيات

1. إعفاء ضريبي من 3 إلى 5 سنوات للمشروعات التي تنضم رسميًا.

2. تبسيط الإجراءات والتقليل من الرسوم الحكومية.

3. تنسيق مع وزارة التأمينات لتقديم تغطية تأمينية لأصحاب المشروعات.

4. إسقاط الديون القديمة على المشروعات غير الرسمية.

5. إنشاء جهاز إداري سريع لإصدار التراخيص.

6. تخفيض الضريبة على المشروعات التي تؤمن عمالها.

7. إنشاء جهاز ضريبي متخصص لصغار الممولين.

الخاتمة

دمج الاقتصاد غير الرسمي يمثل أحد التحديات الكبرى أمام الدول النامية، ومنها مصر، حيث يؤدي استمراره خارج المنظومة الرسمية إلى خسائر مالية ضخمة، وغياب العدالة الاجتماعية، وإضعاف فرص التنمية. ويتطلب هذا الدمج تكامل السياسات الاقتصادية والتشريعية والإدارية والتوعوية، ولا يمكن تحقيقه بين يوم وليلة، بل عبر خطة شاملة وطويلة الأمد.

◆ المراجع العربية:

1. د. إبراهيم عبد الله، "معالجة تشريعات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية"، دراسة تحليلية.

2. د. أحمد جمال الدين موسى، "الاقتصادات والحوكمة".

3. أحمد فؤاد خليل، "آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية".

4. البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، "تقليل ممارسات أنشطة الأعمال".

5. أحمد عاطف عبد الرحمن، "الشمول المالي والتقدم الاقتصادي".

: ♦ English References

World Bank (2020). Financial Inclusion and Informal Economy in .1
.Developing Countries

IMF Staff Discussion Note (2021). Strategies for Formalizing Informal .2
.Economies

International Finance Corporation (IFC). Supporting SMEs through .3
.Formalization

OECD (2022). Tackling Informality: Governance, Regulation, and .4
.Incentives

UNDP (2023). Formalizing the Informal Sector for Inclusive Growth in .5
.MENA Region